الجريمة المنظمة في المنطقة العربية
عوامل الانتشار، أشكال الظهور، آليات المكافحة

Criminalité organisée dans la région arabe

تاريخ الاستلام : 2020/01/30 ؛ تاريخ القبول : 2021/07/12

ملخص

يتطرق موضوع الدراسة إلى ظاهرة الجريمة المنظمة في المنطقة العربية، هذه الظاهرة التي عرفت انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة ضمن النظام الإقليمي العربي مستفيدة من الظروف المتاحة كالانفلات الأمني الذي تعرفه بعض الدول العربية، واستشراء الفساد الإداري الذي ينخر هيكل الدولة الممزقة في حد ذاتها، كذلك تتطرق الدراسة إلى الوضع الجيواستراتيجي للمنطقة العربية من حيث كونها تتوسط العالم القديم وكيف أصبحت ممرا لنشاط الجريمة المنظمة.

والدراسة مقسمة إلى محورين أساسيين الأول يتضمن الجانب التأصيلي للجريمة المنظمة، من تعاريف ومفاهيم أساسية أيضا الخصائص وأركان الجريمة المنظمة، أما المحور الثاني فكان متعلق بالجريمة المنظمة في المنطقة العربية الأسباب المساعدة على انتشار هذه الآفة الخطيرة، كذلك أشكالها ومظاهرها في المنطقة العربية ومحاولة مقارنتها بما هو موجود في العالم، أما العنصر الثالث من المحور الأول فهو متعلق بآليات مكافحة الجريمة المنظمة في المنطقة العربية، ثم عرض أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة ليتم اختتامها بالخاتمة.

الكلمات المفتاحية: جريمة منظمة ؛ اتفاقية باليرمو ؛ منطقة عربية ؛ تعاون عربي ؛ تنسيق أمني.

مبروك كاهي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر

Abstract

The topic of the study deals with the phenomenon of organized crime in the Arab region, this phenomenon that has been widely spread recently within the Arab regional system, taking advantage of the available conditions such as the security law that some Arab countries know, and the spread of administrative corruption that is eating away at the structure of the torn country itself, as well as The study refers to the geostrategic situation of the Arab.

The study is divided into two main axes. The first includes the inherent aspect of organized crime, from basic definitions and concepts as well, characteristics and pillars of organized crime. As for the second axis, it was related to organized crime in the Arab region, the reasons for the spread of this serious pest, as well as its forms and manifestations in the Arab region and trying to compare it with what is It exists in the world, and the third component of the first axis is related to mechanisms to combat organized crime in the Arab region

Keywords: Organized crime; Palermo agreement; Arab region; Arab cooperation; security coordination.

Résumé

Le sujet de l'étude porte sur le phénomène de la criminalité organisée dans la région arabe, phénomène largement répandu récemment au sein du système régional arabe, profitant des conditions disponibles telles que la loi sur la sécurité que certains pays arabes connaissent et la propagation de la corruption administrative qui ronge la structure du pays déchiré lui-même, ainsi que L'étude se réfère à la situation géostratégique de la région arabe dans la mesure où elle sert de médiateur au monde antique et comment elle est devenue un vecteur d'activités criminelles organisées.

L'étude est divisée en deux axes principaux. Le premier comprend l'aspect inhérent au crime organisé, à partir des définitions et concepts de base ainsi que des caractéristiques et des piliers du crime organisé. Quant au deuxième axe, il était lié au crime organisé dans la région arabe. Il existe dans le monde, et la troisième composante du premier axe est liée aux mécanismes de lutte contre le crime organisé dans la région arabe.

.**Mots clés:** Crime organisé; accord de Palerme; région arabe; coopération arabe; coordination de la sécurité.

* Corresponding author, e-mail: am.kahi@mail.com

© جامعة الاخوة منتوري قسنطينة 1، الجزائر 2021.

I - مقدمة

من أبرز مخلفات الحرب العالمية الثانية السلبية تفشي وانتشار ما يعرف بـ الجريمة المنظمة، هذه الأخيرة وجدت الأرضية الخصبة لممارسة نشاطها غير المشروع وعملت على تنميته وازدهاره بشكل يهدد أمن واستقرار الدول، وفي بعض الحالة يصل لحالة تهديد السلم والأمن الدوليين، ويمكن القول أن الظاهرة هي أكثر ارتباطا بالدول المتقدمة منها بالدول النامية، رغم أن الدول المتقدمة تملك نظاما أمنيا متطور، إلا أنه لم يمنع من تواجد ظاهرة الجريمة المنظمة في مجتمعاتها، وممارسة نشاطها غير المشروع والمضر بالمصلحة والاقتصاد الوطنيين، رغم المكافحة إلا أنها أعضاء الجريمة المنظمة تعرف كيف تتكيف مع الأوضاع الأمنية ومزاولة نشاطها غير المشروع.

وإذا كانت الجريمة المنظمة عرفت كيف تخترق أكثر الأنظمة الأمنية تطورا في العالم للدول المتقدمة، فإنها تجد السهولة التامة لانتشارها في الدول النامية، وفي بعض الحالات تتمكن من السيطرة على مراكز صنع القرار في هذه الدول المتخلفة مستفيدة من جميع الظروف المواتية التي تحيط ببيئة هذه الدول، وهو الأمر الذي يستدعي تكاثف وتعاون الجهود الدولية لمحاصرة ومكافحة الظاهرة ومحاولة استئصالها، وبما أن النظام الإقليمي العربي وهو الذي يحتوي المنطقة العربية، على اختلاف أنظمتها السياسية، وتباين أنشطتها الاقتصادية، جزء من المنتظم الدولي، فهو ليس ببعيد من تأثيرات وتبعات ظاهرة الجريمة المنظمة، ومخلفاتها السلبية على الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية والقيمية والأخلاقية، ومن هذا المنطلق فأنه يتم طرح الإشكالية التالية:

ماهي العوامل المساعدة على انتشار الجريمة المنظمة في المنطقة العربية، وكيف تتجلى أشكالها؟ وما هي الآليات والطرق التي تتبعها الأنظمة العربية لمكافحة الظاهرة؟

ومن أجل معالجة هذه الإشكالية سوف يتم تقسيم الدراسة إلى قسمين أساسيين، الأول يتعلق بالجانب التأصيلي المفاهيم من تعريف للجريمة المنظمة، خصائصها أركانها، وأشكالها، أما القسم الثاني فهو متعلق بالجريمة المنظمة في المنطقة العربية عوامل الانتشار، الأشكال، سبل الوقاية والمواجهة.

I. الجانب التأصيلي للجريمة المنظمة:

مثلما تمت الإشارة إليه في المقدمة أن ظاهرة الجريمة المنظمة عرفت انتشارا في العالم مع نهاية الحرب العالمية الثانية، لكن تتبع جذور الظهور يمكن تتبعه إلى القرون الوسطى أي في عهد نمط الاقتصاد الاقطاعي، الذي يعتمد على الريع الذي تنتجه الأرض حيث كانت هذه الأخيرة مصدر الريع والثروة، حيث لجأ الإقطاعيون ملاك الأراضي إلى التعاقد مع رجال لحماية أراضيهم من السطو، خارج إطار القانون هؤلاء الرجال سمو فيما بعد بالمافيا، وتم تسجيل أول ظهور لها في إيطاليا، سرعان ما نمى نشاط هذه المافيا وأصبحت تبتز الاقطاعيين ومشاركتهم الأرباح وتمارس أنشطة غير مشروعة، وفي بعض الحالات إلى التصفيات الجسدية، لكن إذا كانت هذه المافيا (الجريمة المنظمة) كيف يعرفها القانون الدولي، وفق المتغيرات الحالية.

01- مفهوم الجريمة المنظمة:

هناك العديد من التعريفات التي تناولت هذا المفهوم، وهذا بالنظر للخطورة التي تشكلها الظاهرة، فتعرفها منظمة الإنتربول "مجموعة لها هيكل تنظيمي، وغرضها الأساسي الحصول على المال من خلال ممارسة أنشطة غير مشروعة، وتعتمد غالبا على أسلوب الرشوة والتخويف"[1].

بينما يعرفها الباحث "مصطفى طاهر" على أنها "جريمة متنوعة ومعقدة من الأنشطة الإجرامية والعمليات السريعة واسعة النطاق المتعلقة بالعديد من السلع والخدمات غير

المشروعة، تهيمن عليها عصابات فائقة القوة، ومحكمة التنظيم، وقد يبلغ عدد أعضائها آلاف المجرمين من مختلف الجنسيات، وتتم بقدر كبير من الاحترافية والاستمرارية وقوة البطش، وتستهدف تحقيق الربح المالي واكتساب القوة والنفوذ عبر أساليب مختلفة غير مشروعة"[2].

بينما يعرفها "رمسيس بهنام R-Behnam" الجريمة المنظمة هي التي تلك الجريمة التي يمسك بزمامها طرفان أحدهما القائد والطرف الثاني هو المقود، ويتميز الطرف القائد بقوة الشخصية، والقدرة على فرض نظام يسير وفقه المقودون، ويتميز هذا النظام بالتزام كل طرف بالسرية وعدم الكشف عن زملائه أو قائده وإلا تعرض للتصفية الجسدية، والطرف المقود يغلب عليه أن مأمورا طائعا، وكلا من الطرفين لديه خلفية إجرامية، ويمكن تعريفها على أنها طغيان الغرائز الأساسية بما فيها من خلل كمي، أو شذوذ كيفي وانعدام المانع المتمثل في الغريزة السامية، أو الخوف من العقاب[3].

وتعرف الجريمة المنظمة على أنها مؤسسة غير أيديولوجية، تضم عددا من الأشخاص في حراك اجتماعي، مغلق ومنظم هرميا تستغل نشاطات شرعية وغير شرعية، من أجل بسط القوة والسيطرة من أجل الحصول على مكاسب مادية وغير مادية في أغلب الأحيان[4].

وقبل التطرق لخصائص وأركان الجريمة المنظمة لا بد للإشارة إلى الفرق بين الجريمة المنظمة والإرهاب فالأولى انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية، وازدهر نشاطها مع نهاية الحرب الباردة، ولا يهدف للتأثير على الرأي العام وهدفه الرئيسي – الجريمة المنظمة- إلى تحقيق المكاسب المادية وغير المادية، وتنظيمه يتميز بالإحكام والتعقيد وصعوبة تتبع عناصرها، بينما الإرهاب فهدفه الأول التأثير على الرأي العام المحلي وحتى العالمي، وفي غالب الأحيان يلجأ إلى العنف من أجل تحقيق أهدافه والتي هي الغالب أهداف سياسية بالدرجة الأولى[5].

ومن خلال التعريفات السابقة للجريمة المنظمة يمكن استنتاج مميزاتها أو خصائصها والمتمثلة فيما يلي:

- التنظيم المحكم: وهو عامل قوة على اعتبار أن هذا العنصر هو الذي يحافظ على استمرار نشاطها من جهة، ومن جهة أخرى التركيز على الهرمية والتسلسل السلطي تفاديا لتفادي تداخل الصلاحيات، كما أن هذا التنظيم المحكم لا يكون في شكل لوائح مكتوبة بقدر ما هي أعراف يتلاقاها المنتسب وهو مجبر بالالتزام بها، كما أن يظم التنظيم لائحة مكافآت تشجيعية، ولائحة عقوبات التي قد تصل في بعض الحالات إلى التصفيات الجسدية.
- السرية والتعقيد: يعتمد الأعضاء المنتسبين للجريمة المنظمة للسرية والتعقيد وعدم الإفصاح عن مراكزهم داخل التنظيم، والتعقيد الأمر الذي يجعل على الهيئات الأمنية تتبع عناصرها، مما يجعل القضاء عليها أمرا صعب المنال.
- الوسائل غير المشروعة: وهي من أكثر الأساليب استخداما لتحقيق الأهداف، وفي بعض الحالات تستخدم الوسائل المشروعة لغايات غير مشروعة، أما هذه الأساليب فهي متمثلة أساسا في الابتزاز والرشوة والترهيب، ولا تتوالى في استخدام القصر الأطفال والنساء واجبار الناس على الانخراط في نشاطها ولا تتوانى بإلحاق الأذية في كل من يقف عائقا أما تحقيق أهدافها.
- اتساع نطاق العضوية: يتسع وعاء أعضاء الجريمة المنظمة ليشمل مختلف فئات المجتمع، ليضم في صفوفه الآلاف من الأعضاء، وقد تمتد العضوية خارج الدولة أي من جنسيات مختلفة ونظرا للطابع السري والمعقد للتنظيم ففي أغلب الأحيان لا يعرف الأعضاء أنهم ضمن منظمة إجرامية واحدة، لكنهم يشتركون في تحقيق ذات الأهداف.

02- خصائص ومميزات الجريمة المنظمة:

ويقصد بمميزات وخصائص الجريمة المنظمة هو مجموعة العناصر والمميزات التي اذا اجتمعت في تنظيم ما، بحيث يمكن وصفه بالجريمة المنظمة، وهناك العديد من الأركان والعناصر، لكن فقهاء العلوم الجنائية والأمنية اتفقوا على سبعة أركان وعناصر أساسية يمكن ايجازها فيما يلي[6]:

أ- التخطيط: وهو عنصر أساسي، فأعضاء الجريمة المنظمة لهم مخطط يعملون على تحقيقه، ويتم وضع هذا المخطط على أعلى مستوى تنظيمي للجريمة المنظمة، ويكلف الباقي بتنفيذه على حسب موقعه داخل التنظيم، والشيء الملاحظ أن المخطط يقوم باعداه أعضاء داخل التنظيم يمتلكون الخبرة ولديهم دراية تامة بالثغرات القانونية والاقتصادية وحتى الاجتماعية داخل الدولة.

ب- التكامل: تعمل على الاتصال الوثيق بين مكوناتها، وكل فرد داخل التنظيم من الأدنى إلى الأعلى يعرف الدور المنوط به ويقوم به بالشكل المطلوب، والتكامل من جهة أخرى بلغة التنظيم ضرورة تفادي الأخطاء، والعمل بالشكل المطلوب، أي أنها تعمل في شكل دوائر متكاملة.

ت- الاحتراف: ولأن تحقيق المكاسب المادية وغير المادية لا سيما الأولى، هو من أولويات التنظيم وتعمل على تحقيقه في ظرف وجيز وبأقل تكلفة، فإنها تكون بحاجة إلى استقطاب أعضاء مجرمين محترفين يقومون بأدوارهم بالشكل المطلوب ومستفيدين من خبرتهم التي تكونت على مدار عدة سنوات من العمل في هذا المجال غير المشروع.

ث- التعقيد: ويبرز هذا التعقيد من خلال ارتباط الاجرام المنظم على اختلاف أنواعه في مسار إجرامي واحد، ويمكن القول أن هذا التعقيد يساعد أعضاء التنظيم في ممارسة نشاطاتهم غير المشروعة والتحايل على القانون مستفيدين من الثغرات القانونية الموجودة فيه، كما يصعب عمل الجهات الأمنية في تتبع عناصره، ومع التعقيد يتمكن المنسبين من الاختفاء والتمويه على نشاطهم غير المشروع.

ج- القدرة على التوصيف والابتزاز: يعمل هذا التنظيم على تسخير أناس آخرين لخدمة مصالحهم ولهم القدرة على ابتزاز ضحاياهم بعدة طرق، من شأنها جعل الضحية تلبي رغباتهم عن طريق التوريط في قضايا متنافية مع القانون، ومن ثم استخدام وسيلة الابتزاز.

ح- عامل الوقت ورهان المكسب: يعمل الوقت دورا رئيسيا في عمل المنظمات الاجرامية فالتخطيط وتحقيق الهدف هو مرتبط بشكل أساسي بالوقت، ووفق هذا المتغير يتم تحقيق الأرباح والمكاسب والتي هي بطبيعة الحال غير مشروعة.

خ- تعايش المجتمع مع ظاهرة الجريمة المنظمة: تتغلل الجريمة المنظمة داخل المجتمع، وتمارس نشاطه داخله ومع مرور الوقت يجد المجتمع نفسه مضطرا للتعايش مع الوضع، بحيث رفضه للأمر الواقع قد يؤدي به إلى تحمل عواقب وخيمة من قبل أفراد الجريمة المنظمة من ممارسة لأعمال الترهيب المختلفة والتي لا تخلوا من العنف في أغلب الأحيان.

03- أركان الجريمة المنظمة:

استنادا إلى اتفاقية الأمم المتحدة الموقعة سنة 2000 في مدينة باليرمو الإيطالية، المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة وضرورة تكاثف الجهود الدولية وتعاونها للحد من خطورة هذه الظاهرة واستفحالها داخل المجتمعات، فقد أجمع المؤتمرون أن هناك ثلاثة أركان أساسية للجريمة المنظمة والمتمثلة فيما يلي[7]:

01- الركن الشرعي: ولأن الجريمة في أبسط تعريفاتها هي "هي كل فعل أو امتناع عن فعل مخالف للقانون ومعاقب عليه"، فقد نصت اتفاقية باليرمو في مادتها الثانية، "يقصد بتعبير جماعة إجرامية منظمة جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متظافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة، وفقا لهذه الاتفاقيات من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"، والملاحظ في نص المادة أن الاتفاقية حددت الجوانب والأركان الشرعية والقانونية بحيث إذا اجتمعت يمكن اطلاق وصف الجريمة المنظمة، والمتمثلة في وجود جماعة لها هيكل تنظيم في ترتيب هرمي تسلسلي من القائد إلى أدنى عضو، بحيث تكون من ثلاثة أشخاص فما فوق وقد تصل إلى عشرات الآلاف في بعض الحالات، تعمل بتنسيق من أجل ارتكاب جريمة أو عدة أفعال مجرمة قانونا، وتسعى لتحقيق منافع مالية أو مادية وحتى مجتمعين معا.

02- الركن المادي: ولا يتحقق هذا العنصر إلا بتوافر أو اجتماع ثلاثة عناصر رئيسية والمتمثلة في السلوك الإجرامي، والنتيجة، والعلاقة السببية بين العنصر الأول والعنصر الثاني، وبالعودة لاتفاقية باليرمو فإن السلوك الاجرامي تعرفه المادة الخامسة على أنه، اتفاق شخص أو أكثر على ارتكاب جريمة لغرض تحقيق منفعة مالية أو مادية أخرى، من خلال فعل يقوم به أحد المشاركين في الجريمة تنفيذا للاتفاق، أما النتيجة الاجرامية فهي الأثر المترتب على الفعل سواء مهما كان نوعه، أما العلاقة السببية بين الفعل والنتيجة، فيمكن اختصارها أنه لا يمكن ان تكون هناك جريمة منظمة قانونا في غياب رابطة سببية بين الفعل والنتيجة.

03- الركن المعنوي: ويركز هذا العنصر على إرادة الجاني أثناء ارتكاب الجريمة، وربط الركنين السابقين مع بعضهما البعض، فالتركيز على الجوانب النفسية للجاني عنصر مهم من حيث ما كان مدفوعا قهرا للارتكاب الجريمة والحاق الضرر سواء بالأفراد او المؤسسات، والجوانب المعنوي يراعي أيضا الدوافع والحاجة الاجتماعية، لكن هذا الركن لا ينفي الجريمة من أصلها، لكن تؤخذ بعين الاعتبار هذه الظروف والعمل على تحييدها ومن ثم الحد من انخراط الأفراد في هذه المنظمات الاجرامية.

II. الجريمة المنظمة في المنطقة العربية:

من خلال الإحصائيات السنوية المقدمة من قبل الأجهزة الأمنية للدول العربية، فإن هذه الأخيرة تعاني من استفحال وتنامي خطير لظاهرة الجريمة المنظمة، سواء أكانت الوطنية أو العبر الوطنية، ونظرا للموقع الجيواستراتيجي للمنطقة العربية التي تتوسط قارات العالم القديم جعل منها أرضا خصبة لتنامي نشاط الجريمة المنظمة الدولية الأمر الذي جعلها من أكثر الدول معنية باتفاقية باليرمو للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة.

وفي هذا الجزء الثاني من الدراسة سوف أتطرق إلى ظاهرة الجريمة المنظمة في المنطقة العربية، الأسباب المؤدية إلى استفحالها، والأشكال التي تتجلى من خلالها أو تظهر فيها، أيضا الجريمة المنظمة عبر الوطنية، أيضا الآليات المتبعة لمكافحة هاته الآفة التي تتعدى آثارها إلى النسيج الاجتماعي والاقتصادي وحتى السياسي، وقد تؤدي للمساس بالأمن والاستقرار مع أنظمة سياسية هشة.

01- أسباب انتشار الجريمة المنظمة بالمنطقة العربية:

تجذر الإشارة أن ظاهرة الانحراف هي ظاهرة قديمة، ظهرت مع ظهور المجتمعات البشرية، فكما يراها الفلاسفة والمفكرين أن ظهور الجماعية السياسية جاء بعد تغول الأنانية ورغبة البعض في تحقيق المنفعة حتى خارج الحدود القانونية تحت راية الغاية

تبرر الوسيلة ومعها ظهرت الجريمة المنظمة التي اكتملت أركانها، لكن لم تكن معروفة بالشكل الذي عليه في الوقت الحالي، وهناك العديد من الأسباب وراء استفحال ظاهرة الجريمة المنظمة في المنطقة العربية، على اختلاف نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والتي يمكن تقسيمها إلى عنصرين اثنين، أسباب متعلقة بالجريمة المنظمة المحلية، وأخرى بالجريمة المنظمة عبر الوطنية.

أ- أسباب انتشار الجريمة المنظمة المحلية:

هناك العديد من الأسباب التي تقف وراء نمو وانتشار وحتى استفحال ظاهرة الجريمة المنظمة، في المجتمعات المحلية العربية، ولا يمكن حصر هذه الأسباب لأنها تتجدد مع تجدد السيرورة التاريخية للمجتمعات العربية، لكن يمكن تقسيم هذه الأسباب في المحاور التالية[8]:

01- أسباب اجتماعية: وهذا المتغير يشير في غالب الامر إلى الدوافع الكامنة وراء انضمام الأفراد وانخراطها في الجريمة المنظمة، والعامل الاجتماعي هو متعدد من ظروف معيشية، كذلك تعبر عن الفشل في الاندماج الاجتماعي بين مختلف مكونات المجتمع المحلي الواحد.

02- أسباب اقتصادية: وهو ما يعبر عنه ارتفاع معدلات البطالة وغياب فرص حقيقية للعمل، تجعل من الأفراد الانخراط في هذه المنظمات الاجرامية، الأمر الذي يجعل الدولة في صعوبة كاملة أمام هذا التحدي.

03- أسباب قانونية وإدارية: تعاني المنظومة الإدارية العربية في مجملها مشكلة الفساد الإداري الذي تحتل فيه غالبة الدول العربية المراتب المتقدمة عالميا، ويمكن القول أن الفساد الإداري هو أرضية جد خصبة لانتشار الفساد الإداري أمام ضعف المنظومة القانونية التي تعاني الثغرات القانونية وضعف التطبيق.

ب- أساب انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة العربية:

هناك العديد من العوامل التي ساعدت على انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة العربية، وجعلها تعاني من تبعاتها ومخلفاتها على جميع الصعد، وهو الامر الذي دفع بالدول العربية للانخراط في اتفاقية باليرمو للأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، والاستفادة من المزايا التي تقدمها هذه الاتفاقية، ويمكن اجمال الأسباب في ما يلي:

- الفجوة الإلكترونية: وهي العامل التي جعلت من العالم قرية صغيرة يتفاعل فيما بينه، وكسرت كل الحدود والحواجز القديمة، وهو الأمر الذي ساهم في دخول الجريمة المنظمة عبر الوطنية للمنطقة العربية، كذلك ساهمت بظهور ما يعرف بالجريمة الالكترونية
- هشاشة الدولة: تعاني العديد من الدول العربية من مشكل الهشاشة لا سيما في بناها الأمنية وهو ساهم في اختراقها من قبل المنظمات الاجرامية الدولية، هذا الوضع الهش قد يصل في بعض الحالات إلى لا دولة، وهو ما حدث بالفعل، لبعض الكيانات العربية، مما عزز وساهم في نفود المنظمات الاجرامية الدولية.
- الموقع جيواستراتيجي: يتمتع النظام الإقليمي العربي بموقع جغرافي متميز يتوسط العالم القديم، مما يجعله ممرا رئيسيا لنشاطات الجريمة المنظمة، ومما يجعلها أمام الحسابات الدولية الخارجة عن القانون.

ومن بالرغم من تعدد أسباب ظاهرة تفشي الجريمة المنظمة في المنطقة العربية، إلا أنه لا يمكن الجزم أن القضاء على هذه الأسباب سوف يقضي تماما على هذه الآفة، يمكن الحد من انتشارها وخطورتها لكن تبقى موجودة في ظل الرغبة في تحقيق المنفعة بطرق سهلة وغير مشروعة، مع وجود نظام الاقتصادي قائم على منافسة

تخرج عن الأطر القانونية في بعض الحالات.

02- أشكال الجريمة المنظمة في المنطقة العربية:

تتخذ الجريمة المنظمة في المنطقة العربية، عدة أشكال وظواهر مختلفة تبعا للأهداف، ويمكن القول أنها تتشابه مع نشاط الجريمة المنظمة في باقي دول العالم مع وجود بعض الفروقات الخصوصيات لكنها لا تغير من جوهر الموضوع على اعتبار الجريمة المنظمة نشاط غير شرعي ومخالف للقانون، وفي ما يلي أبرز مظاهر وأشكال الجريمة المنظمة في المنطقة العربية[9].

أ- تجارة المخدرات: وتعتبر هذه الجريمة من أخطر الجرائم وأكثرها انتشارا في المنطقة العربية، هذه الجريمة تهدد الأمن المجتمعي وتمس بالاقتصاديات الوطنية، وتعتبر المنطقة العربية مراكز عبور لهذا النشاط باتجاه القارة الأوربية والآسيوية، وبالدرجة الثانية أسواق استهلاك لهذا النشاط غير الشرعي، وهذا لا يمنع من اثبات أن المنطقة العربية أصبحت تنتج هذا المنتوج المحظور قانونا من خلال تقارير الأجهزة الأمنية، ويختلف نشاط هذه الجريمة المنظمة من منطقة عربية إلى أخرى بحسب وضع الدولة والمنظومة القانونية، ويعتبر هذا النشاط من بين أسباب تواجد الجريمة المنظمة عبر الوطنية في المنطقة العربية.

ب- تجارة الأسلحة غير الشرعية: وتزايد هذا النشاط في السنوات الأخيرة تزامنا مع الانفلات الأمني الذي عرفته بعض الأنظمة العربية، ويتداخل هذا النشاط مع الجماعات الإرهابية، إذ أن هذه الأخيرة تعمل على الاستفادة من الخدمات التي تقدمها عناصر الجريمة المنظمة من أجل تنفيذ أجندتها، ومما عزز في تجارة هذا النشاط وقوع المنطقة العربية في منطقة متوترة وغير مستقرة، ويهدد هذا النشاط ليس فقط أمن الدولة وإنما استقرار المنطقة ككل الأمر الذي قد يهدد الأمن والسلم الدوليين مما يزيد من خطورة الجريمة المنظمة.

ت- الاتجار بالبشر: تشير تقارير المنظمات الحقوقية أن هذا النشاط يعرف رواجا كبيرا في المنطقة العربية بشقيها الافريقي والآسيوي، مستغلة من البيئة والظروف التي تغطيها، مثل تمت الإشارة أن المنطقة العربية تتوسط العالم القديم، وتعمل على تأطير شبكات الهجرة غير الشرعية القادمة من مناطق النزاعات والفقر والباحثة عن فرص أحسن للعيش، وفي بعض الأحيان يتم استغلال هؤلاء المهاجرين لعمليات استغلال لا إنسانية، ويضاف إلى نشاط الاتجار بالبشر شبكات الدعارة والاتجار بالأعضاء البشرية وغيرها من النشاطات التي تمس الافراد والمنافية للقانون.

ث- تبيض وغسيل الأموال: وهو من النشاطات التي تجد الهيئات الأمنية في تعقبه نظرا لضعف المنظومة القانونية، والثغرات التي تستغلها شبكات الجريمة المنظمة، وعمليات غسيل الأموال هو ناتج لنشاط غير مشروع متمثلا في تجارة المخدرات وشبكات الهجرة غير الشرعية، وتشمل حتى تهريب العملة الصعبة للخارج الأمر الذي يمس الاقتصاد الوطني، ومن صور غسيل الأموال هو تزوير العملة وحتى التهرب الضريبي[10].

ج- نشاط التهريب: ويزدهر أكثر في المناطق الحدودية، ويشمل مختلف المواد الغذائية لا سيما الأساسية منها، ليصل حتى الأدوية الطبية وصولا للمواد الطاقة، ويرتبط هذا النشاط بالوضع المعيشي لساكنة تلك المناطق الحدودية إذ تكاد تتشابه وضعيتها عبر كامل الأقطار العربية، حيث تنعدم التنمية المحلية وتكثر الحاجة للدخل، ومما يزيد الأمر تعقيدا الحدود المغلقة على بعضها البعض ولا تكون مفتوحة إلا في منافذ محدودة وتخضع لتقلبات الأوضاع السياسية أي فتح هذه المعابر من غلقها يكون مرتبط بالعلاقة السياسية بين الدولتين العربيتين أو حتى مع الدول الأجنبية، أيضا للظروف الأمنية

والصحية، وتجد السلطات صعوبة في الحد من هذه الظاهرة في ظل غياب البديل التي تقدمه لساكنة هذه المناطق الحدودية.

ح- الجريمة الالكترونية: وتطورت مع تطور التقنية التكنولوجية، وتتمثل أساسا في عمليات القرصنة والسطو على المعلومات الشخصية، واستغلالها في عمليات الابتزاز، وفي بعض الحالات المساس بالسيادة الوطنية، وهي جريمة باتت أكثر من خطيرة تستدعي استنفار الجهود ومجابتها، وتطوير أداء الأجهزة الأمنية، وتزايد نشاط هذه الجريمة المنظمة في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، ونشاطها قد يمتد خارج الحدود الوطنية.

وهناك العديد من الصور والأشكال للجريمة المنظمة التي تظهر في المنطقة العربية وتتطور مع تطور المجتمعات العربية وتتأثر أيضا بالتغييرات العالمية، إذ أن المنطقة العربية ليست بمعزل عن تأثيرات البيئة الخارجية بإيجابياتها وسلبياتها، لكن مادام القانون قد فصل في التعريف فكل ما ينطبق عليه هذا الأخير فهو ضمن الجريمة المنظمة، ويبقى الاشكال في مسارعة استحداث الآليات القانونية لمجابهته.

03- آليات مجابهة الجريمة المنظمة في المنطقة العربية:

تختلف آليات وطرق مجابهة الجريمة المنظمة في المنطقة العربية من دولة إلى أخرى تماشيا مع الخصوصية المحلية للمجتمعات العربية، أي طبيعة الأنظمة السياسية فمنها ما هو جمهوري ومنها ما هو ملكي، وآليات الفصل بين السلطات المعتمدة، وفي هذا العنصر يمكن تقسيم آليات مجابهة الجريمة المنظمة في المنطقة العربية إلى قسمين أساسيين الأول على المستوى المحلي أي داخل إقليم الدولة، أما القسم الثاني فيكون على المستوى الإقليمي ويمكن إضافة عنصر ثالث وهو المستوى الدولي على اعتبار الجريمة المنظمة ظاهرة دولية تستوجب تظافر وتكامل الجهود.

أ- على المستوى المحلي:

إن عملية مجابهة الجريمة المنظمة في المجتمعات العربية، أو غيرها من المجتمعات المترامية في المعمورة هي عملية قانونية بالأساس، وعليه فالدول العربية مطالبة بتعزيز منظومتها القانونية والقضائية بالشكل الذي يتكيف مع نشاط الجريمة المنظمة، والتعزيز يتطلب توفير الظروف المثالية المثلى لعمل العدالة في أحسن الظروف الممكنة من دعم للاستقلالية وحماية جهاز العدالة من أي تأثير قد يضر بعملها، فكلما كانت المنظومة القانونية على مستوى عال من الكفاءة والفعالية كلما ساهم الأمر في الحد من انتشار وأخطار الجريمة المنظمة في المنطقة العربية.

وإضافة إلى المنظومة القانونية الأمر يتطلب الاهتمام بالمنظومة الاقتصادية والاجتماعية، من توفير فرص الشغل للعاطلين عن العمل، فعناصر الجريمة المنظمة عادة ما تستغل الحاجة الاقتصادية لأفراد المجتمع من أجل تجنيديهم ضمن صفوفها، وفي هذا الخصوص تجد الأنظمة العربية خاصة تلك التي تعاني من قلة الموارد الاقتصادية والزيادة السكانية العالية غير المتوازنة مع النمو السكاني، نفسها أمام تحد صعب في إيجاد فرص عمل حقيقية لا سيما لخريجي مؤسسات التعليم العالي الحاملين لشهادات عليا، فالبطالة هي مستنقع حقيقي لانتشار الجريمة المنظمة، وإضافة للعامل الاقتصادي هناك أيضا المتغير الاجتماعي، فكثرة الجريمة المنظمة يعبر عن أزمة اجتماعية حقيقية، فهي تضرب في العمق، علما أن المجتمعات العربية في أصلها عبارة عن مجتمعات محافظة تقدس القانون وتنبذ الخروج عليه، وانتشار الجريمة المنظمة يقتضي إعادة النظر في المنظومة القيمية والخلقية والبحث عن الخلل وإعادة تصويبه[11].

ومن بين العوامل المساعدة على مجابهة الجريمة المنظمة هي محاربة الفساد الإداري بجميع أشكاله وتعزيز نظم الحكم الراشد والشفافية والمساءلة، ودعم مؤشرات الديمقراطية التشاركية، وهو ما يعزز المواطنة ويجعل الفرد أكثر ارتباطا وتفاعلا مع القضايا الوطنية، ويدرك أن الجريمة المنظمة هي ضد المصالح الوطنية، وبهذا فهو لا

يمتنع عن الانضمام إليها بل ويساهم في محاربتها من موقعه الذي يخوله القانون، وتشير الدراسات العلمية أن الجريمة المنظمة تكون أكثر استفحالا وانتشارا في النظم التي تكون فيها مؤشرات الديمقراطية منخفضة ولا تعتمد الحكم الراشد، بهذا تصبح الجريمة المنظمة واقعا على الأرض الواقع، في حين النظم التي تعزز الديمقراطية والشفافية تنخفض فيها الجريمة المنظمة إلى مستويات متدنية.

دعم المنظومة الأمنية من خلال تدريب عناصرها بالشكل اللازم وضمانهم حصولهم على التكوين المطلوب المؤهل بما يتناسب مع التطورات التي تعرفه الجريمة المنظمة، وتعتبر العناصر الأمنية هي الخط الأول لمجابهة الجريمة المنظمة والحد من أخطارها على المجتمع والاقتصاديات الوطنية، لكن العناصر الأمنية لا بد من دعم الهيئات الاجتماعية لها، والملاحظ أن الدول العربية تعطي اهتماما كبيرا لهذا العنصر، ولهذا الغرض أنشأت هيئات متخصصة لمكافحة الجريمة المنظمة فهناك عناصر مختصة في مكافحة آفة المخدرات وأخرى في الاتجار بالبشر ومنها ما هو متخصص في غسيل الأموال وتهريبها وحتى التهرب الضريبي، وهذا التخصص هو إقرار بمدى خطورة الجريمة المنظمة وضرورة استنفار الجهود ورص الإمكانيات لمكافحتها والحد من خطورتها.

ب- المستوى الإقليمي:

تتواجد المنطقة العربية ضمن إقليم جغرافي مرتبط مع بعضه البعض، هذا الإقليم يعتبر مجالا لنشاط الجريمة المنظمة سواء أكانت المحلية أو الإقليمية المتعاونة مع بعضها البعض، وهو ما يستدعي تفعيل آليات التعاون لمجابهة هذه الآفة وتتضمن أساليب التعاون فيما يلي:

تعاون الأجهزة الأمنية من خلال تبادل المعلومات المتعلقة بأفراد الجريمة المنظمة، من أجل تسهيل عمليات التعقب والمتابعة والإيقاع بها، والتعاون الأمني يستدعي تبادل الخبرات، من خلال عمليات التدريب المشتركة ومساعدة في العمل الميداني، وتفعيل نظام اليقظة المشتركة، لكن الملاحظ أن التعاون الأمني بين الأنظمة العربية لا يزال ضعيف جدا وتجابهه عدة شوائب وتناقضات والامر مرتبط أساسا بالإرادة السياسية لهذه الدول من أجل تحقيق المصلحة المشتركة.

التعاون في المجال القضائي ودعم العدالة المشتركة من خلال تبادل المطلوبين قضائيا، لمحاكمتهم وهو من شأنه الحد من الجريمة المنظمة وتعقب أفرادها والتضييق عليهم وتنعدم معها الإفلات من العقاب، والملاحظ أن عناصر الجريمة المنظمة في المنطقة العربية تعمل في تعاون وتنسيق مع بعضها البعض، لكن في المقابل أن أنظمة العدالة والأجهزة القضائية في انغلاق تام ولا توجد أي تعاون حتى من باب المشورة.

تنمية المناطق الحدودية المشتركة، وذلك من خلال إعادة بعث مناطق تبادل اقتصادي مشترك من أجل بعث سبل التنمية وبالتالي تني الأفراد من الانخراط في الجريمة المنظمة لا سيما عمليات التهريب، والملاحظ أن الحدود العربية تكاد تكون منغلقة على بعضها والمنافذ الحدودية محدودة جدا، الأمر الذي يجعل ساكنة هذه المناطق الحدودية في حالة البحث عن البديل لتوفير الدخل وعادة ما يكون في الجريمة المنظمة التي يعقد من عمل الأجهزة الأمنية.

ت- المستوى الدولي:

يتطلب الأمر من الأنظمة العربية الانخراط في الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة، لا سيما المتعلقة عبر الوطنية، وهذا يتطلب التوقيع على الاتفاقيات الدولية والاستفادة من المزايا التي تقدمها بما يخدم المصالح الوطنية ويحد من نشاط شبكات الجريمة المنظمة، على غرار اتفاقية باليرمو للأمم المتحدة، ولا يكفي التوقيع بل مناقشة البنود المتضمنة لها وتعديلها بما يتماشى والخصوصية المحلية للمنطقة العربية، على اعتبار الأخيرة تعرف نشاطا متزايدا للجريمة المنظمة الدولية[12].

ومن جانب التعاون الدولي هناك التعاون الأمني المشترك من خلال تبادل قواعد البيانات الخاصة بأعضاء الجريمة المنظمة، والتعاون مع الشرطة الدولية ممثلة في الأنتربول والشرطة الإقليمية على شاكلة الأفريبول الخاصة بالقارة الإفريقية، والتعاون الأمني يضمن للدول العربية الاستفادة من التقنية الحديثة والتجارب الأجنبية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وحماية المجتمعات المحلية من أخطارها، في ظل تطور الوسائل التي تستخدمها مستفيدة من التقنية الحديثة لا سيما الرقمية.

الخاتمة:

من خلال ما سبق تبرز خطورة الجريمة المنظمة على المنطقة العربية، لا سيما عبر الوطنية وتبعاتها السلبية على الساكنة المحلية والاقتصاديات الوطنية، الأمر الذي يجعل الأنظمة العربية في حالة يقظة من مكافحتها والحد من خطورتها، ويمكن القول أن المنطقة العربية في بعض أجزائها تشكل بيئة جد خصبة لنشاط هذه المجموعات غير المشروعة من فساد وغياب للدولة وانعدام فرص التنمية المحلية، فالتحدي لم يعد داخليا فحسب وإنما مواجهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي خطورتها تمس بالسيادة الوطنية وقد تتحالف مع المجموعات الإرهابية ومن تم المساس بالأمن والاستقرار الأمر الذي يستنفر الجهود والطاقات لمكافحة هذه الافة وحتمية التعاون العربي المشترك والاستفادة من التجارب والخبرات الدولية والاتفاقيات التي تنص على مكافحة الجريمة المنظمة.

قائمة المراجع:

1 طارق سرور، **الجماعة الإجرامية المنظمة**. القاهرة: دار النهضة العربية ط2000 ص54

2 مصطفى كراوة، "ظاهرة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي وسبل مواجهتها" **مجلة آفاق علمية**، المركز الجامعي تمنراست- الجزائر العدد 01 المجلد 12 بتاريخ 2020م ص527

3 عادل عكروم، "الجريمة المنظمة بين الآثار وطرق المواجهة"، **مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية**. العدد الثالث ص125

4 علاء عبد الحسن السيلاوي، "الجريمة المنظمة وأثرها على انتشار الفساد الإداري"، **مجلة جامعة الكوفة**، العدد الثاني ص 225

5 مبروك كاهي، "منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة"، **مجلة تحولات**. جامعة ورقلة، العدد 1 المجلد الثاني، يناير 2019 ص256

6 مروك نصر الدين، "الجريمة المنظمة بين النظرية والتطبيق" **مجلة الصراط**، كلية أصول الدين، السنة الثانية، العدد الثالث، سبتمبر 2000 ص134

7 محمد حمودي، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود وآليات مواجهتها"، **مجلة القانون** المركز الجامعي غليزان، المجلد السابع العدد 02 فيفري 2018 ص87

8 محمد جميل النسور، علاء غازي عباسي، "الاتجار بالبشر كجريمة منظمة عابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها: دراسة تحليلية في ضوء التشريعات الوطنية والدولية"، **مجلة دراسات علوم الشريعة القانون**. المجلد 41 الملحق 3 سنة 2014 ص 1095.

9 ذنايب آسية، "الآليات الدولية لمجابهة الجريمة المنظمة عبر الوطنية". مذكرة لنيل شهادة ماجستير في قسم الحقوق تخصص العلاقات الدولية وقانون المنظمات الدولية، جامعة قسنطينة ص52

10 عادل الأبيوكي، الجريمة الاقتصادية. تاريخ الاطلاع 2020/01/24 https://www.policemc.gov.bh/mcms-store/pdf/2a6aa2b4-892f-489b-9a1e-28a588d54fd7_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D8%A9.pdf

11 محمد محي الدين عوض، "الجريمة المنظمة" **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**. ص 31

12 بن عودة حورية، "الجريمة المنظمة الدولية وآليات مكافحتها" مذكرة لنيل شهادة ماجستير في الحقوق تخصص قانون دولي وعلاقات دولية، جامعة سعيدة – الجزائر 2010 ص125